محاضرة 11: إشكالية المصطلح في الدراسات اللسانية

تُعدّ قضية المصطلح اللساني أحد أهم القضايا المعرفية التي تواجه الدرس اللساني العربي الحديث، فالمصطلح ليس مجرد لفظ يوضع بإزاء مفهوم، بل هو حجر الزاوية في بناء المعرفة العلمية المعاصرة، لأن المصطلحات هي مفاتيح العلوم، والأداة التي تمنح العلم هويته ودقته وتكفل تواصل أهله، غير أن واقع الممارسة اللسانية العربية يكشف عن أزمة حقيقية تعددت مظاهرها وأسبابها.

1-جذور الإشكالية ومرجعياتها:

تكمن الجذور العميقة لإشكالية المصطلح اللساني في طبيعة العلاقة المضطربة بين اللسانيات العربية الحديثة وتراثها اللغوي من جهة، وبينها وبين مصادرها الغربية من جهة أخرى. فقد اتسعت مجالات اللسانيات الغربية الحديثة وتعددت مفاهيمها بتنوع ثقافات دارسيها، فتشكلت مصطلحاتها ومفاهيمها في سياقات معرفية مختلفة عن السياق العربي، وعند انتقال هذا العلم الوافد إلى البيئة العربية، نشأ صراع بين ثلاثة تيارات كبرى: تيار يرفض البحث اللساني المعاصر جملةً باعتباره وليد ظروف لغات أوروبية تختلف في انتماءاتها وتكوينها وبيئاتها عن العربية اختلافاً كبيراً؛ وتيار يدعو إلى القطيعة الفكرية والمنهجية مع الفكر اللغوي القديم باعتبار أن اللسانيات الحديثة تتطلب تحديد الموضوع وضبط المفاهيم والأدوات الإجرائية وتكوين مصطلحات خاصة بها؛ وتيار ثالث يتبنى موقفاً توافقياً يحاول الجمع بين الامتداد التراثي والمعرفي الحديث .

هذا التباين في المواقف انعكس مباشرة على قضية المصطلح، إذ لم يكن الاتفاق على منهج واحد للتعامل مع المصطلحات الوافدة ممكناً في ظل غياب مرجعية نظرية موحدة. ويضاف إلى ذلك عامل بنيوي أعمق، وهو أن الثقافة اللغوية العربية الحديثة لم تعرف تراكمات معرفية متصلة في هذا الاتجاه، لان اللسانيات العربية لم تمر بمراحل التأسيس النظري التدريجي التي مرت بها اللسانيات الغربية، بل استقبلت منتجاتها المصطلحية جاهزة أو شبه جاهزة، دون أن تتشكل لديها القاعدة المفاهيمية التي تسمح بضبط هذه المصطلحات وتوطينها.

2-الترجمة وتعدد المصطلحات:

تتجلى إشكالية المصطلح اللساني في العربية على مستويين متداخلين: مستوى الوضع والترجمة، ومستوى الاستعمال والتداول. ففي مستوى الوضع، تشهد المصطلحات اللسانية عند ترجمتها إلى العربية تعدداً في المقابلات واختلافاً من مترجم لآخر ومن معجم لآخر، بل ومن قطر عربي إلى آخر . ويعود هذا التعدد إلى جملة أسباب، منها تعدد اللغات المصدر التي يُنقل عنها (الإنجليزية والفرنسية أساساً)، واختلاف البيئات المعرفية والامتدادات الثقافية والمرجعيات الفكرية للمفاهيم بين اللغة الأصل واللغة الهدف، والاعتماد على الاجتهاد الفردي بدلاً من العمل المؤسسي، ومن الأمثلة الدالة على ذلك تعدد المقابلات العربية لمصطلح واحد مثل :(Morpheme) المورفيم، الصيغم، الوحدة الصرفية، الصرفية المجردة، المرفية، الصرفيم، والصرفون .كما يُترجم مصطلح (Pragmatics) بأكثر من مقابل: النفعية، الذرائعية، التداولية، علم التخاطب.

أما على مستوى التداول، فإن غياب التنسيق بين المؤسسات اللغوية العربية أدى إلى ما يصفه الباحثون بـ "الفوضى المصطلحية" وعدم الاستقرار في الاستعمال، وقد أشارت الدراسات إلى أن بعض المصطلحات ليست من البيئة اللسانية أصلاً، بل تُنقل من حقول معرفية أخرى دون مسوغات علمية أو منهجية، نحو: الانفجار،

التوتر، التمفصل، الآليات .ويزداد الأمر تعقيداً حين يلجأ بعض الباحثين إلى وضع مصطلحات جديدة لأنهم لم يرتضوا أياً من المصطلحات السائدة، مع أن بعضها مستعمل لأكثر من عقدين، بدعوى أنها تنقصها الدقة، في حين أن أياً من المصطلحات – وإن كان مستقراً في عرف المختصين – لا يخلو من نقص في الدلالة بسبب تعدد مجال الاستعمال واختلاف المنهج .

وفي مستوى أعمق، تعاني المعاجم اللسانية العربية من غياب التقييس المصطلحي بالمعنى العلمي الدقيق. فالمصطلح لا يستقر دلالياً في مجاله العلمي إلا إذا خضع لشروط ومواصفات علمية تمنحه هويته المصطلحية، ومنها تخصيص مصطلح واحد للمفهوم الواحد، والتخلص من الترادف والاشتراك اللفظي وكل ما يؤدي إلى الغموض في اللغة العلمية .غير أن المعاجم اللسانية العربية لم تخضع للمنهجية العامة للتقييس التي وضعتها المنظمة العالمية للتقييس(ISO) ، مما جعلها عرضة للخطأ والاضطراب الدلالي وتعدد المداخل المعجمية للمصطلح الواحد .

3- إشكالية المصطلح التراثي:

من أهم الإشكالات الخاصة بالمصطلح اللساني العربي، وربما أكثرها إثارة للجدل، مسألة العلاقة بين المصطلح التراثي والمصطلح الحديث. فتراثنا العلمي زاخر بمصطلحات دقيقة وقيمة، وقد اقترح بعض الباحثين الاستعانة بهذه المصطلحات، إذ إن الاعتماد عليها قد يغني عن تعريب المصطلحات أو ترجمتها أو استعمالها كما وردت في لغتها الأم، ويذهب هذا الاتجاه إلى أن التراث اللغوي العربي يمتلك من الثروة الاصطلاحية ما يمكن أن يستوعب كثيراً من المفاهيم اللسانية الحديثة، بل إن بعض المترجمين الأوائل لجأوا إلى مصطلحات سيبويه وابن يعيش والزمخشري في ترجمة مؤلفات لسانية أجنبية، مستخدمين مصطلحات مثل الإبدال والإدغام والإمالة ومخارج الحروف، والحرف.

غير أن هذا الموقف لا يخلو من إشكالات. فالقطيعة المنهجية التي تفصل بين اللسانيات الحديثة والنحو العربي القديم ليست قطيعة شكلية فحسب، بل تتعلق بطبيعة الموضوع والزاوية التي يُنظر منها إلى الظاهرة اللغوية. فاللسانيات الحديثة تنظر إلى اللغة بوصفها ظاهرة اجتماعية ونفسية تخضع للوصف لا للمعيار، في حين أن النحو العربي القديم قام في جوهره على أساس معياري يهدف إلى حفظ اللسان وصيانته من اللحن. ومن ثم، فإن استعارة المصطلح التراثي دون استعارة الإطار النظري الذي أنتجه قد تؤدي إلى خلط منهجي، إذ يُلبس المفهوم الحديث ثوباً تراثياً لا يناسبه، أو يُفرغ المصطلح التراثي من حمولته الأصلية ويُحمّله دلالات جديدة لا يتحملها.

ويبرز في هذا السياق موقف ثالث أكثر تركيباً، يرى أن المصطلح اللساني العربي الحديث لم يستطع أن ينتج درساً لسانياً منقطع الصلة عن التراث، ويعلن القطيعة التامة مع التراث النحوي القديم، لأن هذا كان يعني "تغريباً ثقافياً يهدد الهوية الثقافية العربية الإسلامية . "فتشكلت اللسانيات العربية في واقع الأمر كـ "لسانيات توفيقية" تتبنى أنموذجاً وصفياً يمزج المقولات النظرية الغربية الحديثة بمقولات نظرية النحو العربي .وهذا المزيج، وإن كان قد سمح باستمرار الدرس اللساني العربي، فقد أسهم في الوقت نفسه في تعقيد إشكالية المصطلح، إذ أصبح المصطلح الواحد يحمل في طياته أكثر من مرجعية نظرية، دون أن تُحسم المسألة لصالح أي منها.

وخلاصة القول فإن إشكالية المصطلح اللساني في العربية ليست إشكالية لفظية أو ترجمية فحسب، بل هي إشكالية معرفية ومنهجية في المقام الأول. فهي تعكس حالة أعمق من التذبذب بين مرجعيات متعددة، وغياب مشروع لساني عربي واضح المعالم يحدد موقفه من التراث ومن الحداثة تحديداً صريحاً. ولا يمكن تجاوز هذه الإشكالية إلا عبر مسارين متكاملين: مسار مؤسسي يقوم على تفعيل دور المجامع اللغوية والهيئات المتخصصة في التقييس المصطلحي واعتماد معايير علمية دقيقة في وضع المصطلح وتوحيده، ومسار نظري أعمق يستدعي وعياً نقدياً بحدود كل مرجعية، بحيث لا يُستورد المصطلح الغربي دون نقد إطاره المفاهيمي، ولا يُستدعى المصطلح التراثي دون وعي بحدود صلاحيته الإجرائية في سياق معرفي مختلف. عندئذ فقط يمكن للسانيات العربية أن تمتلك معجمها الاصطلاحي الخاص، لا بمعنى الاستغناء عن الآخر، بل بمعنى القدرة على الترجمة والاختيار والابتكار ضمن رؤية نظرية واعية ومعلنة.